كان وقفاً على كبار الملاكين والبرجوازيين*[٤٥]. وسنأتي إلى استعراض محاولات هذا الحزب، وأحزاب أخرى لتأسيس نقابات تابعة لهم لأغراض مختلفة. أما حزب الأحرار العربي الفلسطيني، فقد تضمن برنامجه إشارة إلى ضرورة تنظيم حركة الطلبة والشباب والعمال وأصحاب الصناعات الحرة والزُراع على أساس النقابات وما شاكلها[٤٦]. وفي سنة ١٩٢٨، اتخذ المؤتمر العربي السابع قراراً يقضي بالاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على العمال العرب في الأشغال الحكومية[٤٧]، وذلك رغم هزالة المؤتمر وضعفه.

لقد حكم هذا الواقع الذي عاشه الشعب العربي الفلسطيني، وعماله بشكل خاص، خلال فترة العشرينات، توجهات العمال التي كان لا بد من أن تأخذ مسارها الطبيعي لتتبلور على شكل توجهات طبقية ومطلبية. وقد ساعد ذلك الواقع المر الذي عاشوه على تبلور أرقام ذات دلالات عميقة ومعاني هامة في مجال البطالة العربية واليهودية أيضاً. ففي مثل ذلك المناخ الذي عاشته البلاد، لم يكن من الممكن أن تحقق الصهيونية أهدافها بالكامل في تفريغ المؤسسات الصناعية والمرافق العامة والحكومية من العرب وتستبدلهم بعمال يهود، بحيث تعصف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بالعمال العرب فقط. بل كان لا بد من أن تشمل هذه الأزمات العمال عرباً ويهوداً، خاصة وان الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت علنية وسرية وغير مخططة، ومن هنا، عصفت الأزمات الاقتصادية، فعلاً، بشعب تلك المنطقة وعمالها، وانعكس ذلك على ازدياد حدة البطالة التي سادت بينهم في ذلك الوقت، إلا أن التنسيق والارتباط اللذين كانا قائمين بين الحركة الصهيونية ومنظماتها وعمالها، وبين السلطة الرسمية (الانتداب)، وسيطرة الاتجاهات الشوفينية القومية على العمال اليهود، كان يعطي القضية شكلاً آخر؛ حيث كانت ظاهرة البطالة، بين العمال العرب، أشد خطراً على سلطات الانتداب. ومن هنا، كانت التحذيرات المستمرة التي أطلقها العديد من المسؤولين حول هذه الظاهرة، وحول خطورة الأزمات الاقتصادية المختلفة؛ ففي سنة ١٩٢١، وزع تشرشل تقريراً تلقاه من ج.س. سايمز حاكم حيفا يقول فيه: «ان الظروف الاقتصادية كانت سيئة جداً في منطقته في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل القرويين يتجاوبون مع التحريفات المناوئة للحكومة»[٤٨]، كما حذرت تقارير عدة من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ومن تأثير الهجرة اليهودية على أوضاع العمال العرب ومن مزاحمة العمال المهاجرين من اليهود للعمال العرب.. وقد ورد ذلك في تقرير لجنة التحقيق في أحداث أول أيار (مايو) سنة ١٩٢١، والمشكلة برئاسة قاضي القضاة توماس هيكرافت، كما جاء مثل ذلك في تقرير جون هوب سمبسون في تشرين الثاني (نوفمبر)

---

* وحول هذا الحزب وردت وثيقة (تقرير) في كتاب الدكتور موسى البديري حول افتتاح نادي حزب العمال في نابلس، ويمكن التعرف مما ورد في التقريرعلى طبيعة هذا الحزب البرجوازي والبعيد عن المصالح الحقيقية للعمال؛ حيث ورد في التقرير: «إحتفل حزب العمال يوم ٢٨ الماضي بافتتاح ناديه، فغصّ النادي بجمهور كبير من التجار والأعيان وجميع عمال نابلس على اختلاف طبقاتهم ومهنهم حتى ضاق المكان بهم، وبعد الانتهاء من الخطب أديرت القهوة والحلويات على المدعوين، فتبرع المدعوون بمبالغ مختلفة بلغت ثلاثين مصرياً ونيف، ثم انصرف الجمهور وكلهم ألسنة ناطقة تلهج بحسن مبادىء حزب العمال، والخير الذي يعود فيه على الوطن والأمة».